

ورقة

موقف الاتحاد العربي للنقابات حول الحماية
الاجتماعية في المنطقة العربية

«حان وقت التغيير»



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION



المقدمة:

على الرغم من مضي ما يزيد عن نصف قرن عاى نشأة نظم التأمينات والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وعلى الرغم من جملة الانجازات التي تحققت، الا ان هذه الانظمة التأمينية مازال امامها الكثير للوصول الى حماية اجتماعية شاملة، لا تستثني احدا خلفها، وخاصة اولئك المهمشين، والفقراء، وعمال المياومة، والمزارعين، والسائقين، والموسمين، وعاملات وعمال المنازل، ومن هم في حكمهم. هذه النظم التأمينية التي لم تستطع لغاية اليوم الوفاء بفلسفة وجودها، وخاصة في ظل جائحة الكوفيد ١٩، فكم من عامل مياومة، او عامل في القطاع غير الرسمي، بقي خارج نطاق عملها وعنايتها!!!!!! الامر الذي رتب تبعات اقتصادية وصحية واجتماعية ضاغطة عليهم وعلى اسرهم واطفالهم ومن يعولون.

ورقة الموقف هذه، والمقدمة من الاتحاد العربي للنقابات، تناقش اشكالية منظومة الضمان والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية عموما، كما تقدم جملة من التوصيات التي تضعها للتوقيع عليها من قبل النقابيات والنقابين، والاتحادات في المنطقة العربية، كاحد ادوات النضال النقابي، الهادفة الى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وبما يتناسب مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، بما يضمن كرامة الانسان العربي والوصول به الى حياة كريمة، تحترم شيخوته وانسانيته.

الاشكالية:

تعاني نظم الضمان والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، من عدد من الاشكاليات، التي تحد من كفاءتها وفعاليتها، من هنا فان هذه الورقة تقدم جملة الاشكاليات التالية:

- التجزئة: الانظمة التأمينية في المنطقة العربية مجزأة، غير مترابطة، متعددة الاجهزة التنفيذية، وبالتالي غياب سياسات واستراتيجيات عمل موحدة تحكم عملها، وتمنع التضارب في ادائها.
- ضعف الشمول: وبالتالي خلق معاملة غير عادلة بين ابناء الشعب الواحد، وتميز سلبي، وخاصة تجاه الفئات الضعيفة والمهمشة والاقبل حظا، كالعاملين في القطاع غير الرسمي، وعمال المياومة، عمال الزراعة، السواقين، المهاجرين، خدم المنازل ومن في حكمهم.
- التطبيق المحدود: لقوانين الضمان الاجتماعي، فمعظم مؤسسات وصناديق الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية، لا تطبق التأمين الصحي، تأمين البطالة، الامومة، المنح العائلية.
- تراجع الامن الاقتصادي والاجتماعي: وخاصة عند الشيخوخة، فبعض الانظمة التأمينية في المنطقة العربية كبنان مثلا، لغاية اليوم لا تقدم رواتب تقاعدية للمنتسبين لصندوق الضمان، بل تكتفي بتعويض الدفعة الواحدة.
- غياب الشرائح: المدروسة تأمينيا وماليا، والتي تمكن العديد من الفئات الاقل دخلا من الانضمام لمظلة الضمان الاجتماعي، وبما يتوافق مع قدراتهم المالية، ودون ان يشكل ضغطا على رواتبهم التي هي اصلا منخفضة.
- ضعف الثقة: في المؤسسات والانظمة التأمينية، مما يخلق حالة من التردد، وجدوى ومأمونية الانضمام تحت مظلة هذه الانظمة التأمينية.
- التدخلات الحكومية: الجائرة في مؤسسات الضمان الاجتماعي، وخاصة في الجانب الاستثماري، وفي بعض الاحيان محاولات وضع اليد على اموال الضمان الاجتماعي، التي هي اموال الناس والعاملين ومستقبلهم.
- تراجع الاستقلالية: لمؤسسات الضمان الاجتماعي في كثير من الدول العربية، وتقليص استقلاليتها المالية والادارية.
- ضعف الحوكمة: وتراجع الشفافية والمساءلة، والافصاح، وتطبيق المبادي التوجيهية الخاصة بالحوكمة الرشيدة لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

التوصيات:

في ضوء الاشكاليات السابقة، فان هذه الورقة تقدم جملة التوصيات، وذلك كمايلي:

الشعار	التوصية	الاشكالية
لا لتجزئة وتشتيت الانظمة التأمينية	توحيد الانظمة التأمينية، واعادة هيكلتها تحت مظلة واحدة	التجزئة
ان لا نترك احدا خلفنا	شمول كافة العاملين تحت مظلة الضمان الاجتماعي	ضعف الشمول
حان وقت التغيير	تطبيق كافة التأمينات الواردة في قوانين الضمان الاجتماعي	التطبيق المحدود
راتب تقاعدي لكل عامل	تطبيق فوري لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	تراجع الامن الاقتصادي والاجتماعي
عدالة الاشتراكات	توفير شرائح تأمينية تتناسب مع كافة الفئات والاجور	غياب الشرائح
اعيدوا لنا الثقة بمؤسساتنا	تفعيل المساءلة والشفافية، تقييد يد الحكومات عن التدخل في مؤسسات الضمان الاجتماعي	ضعف الثقة
ارفعوا ايديكم عن مؤسساتنا. اموال الضمان خط احمر	كف يد الحكومات عن التدخل في توجيه مجالس ادارات الضمان الاجتماعي	التدخلات الحكومية
لا للوصاية على مؤسسات الضمان الاجتماعي	مؤسسات كاملة الاهلية، مستقلة ماليًا واداريًا	تراجع الاستقلالية
شفافية، مساءلة، عدالة	تطبيق كافة المبادئ التوجيهية الخاصة بحوكمة مؤسسات الضمان الاجتماعي	ضعف الحوكمة

